وجوب التثبت في الرواية

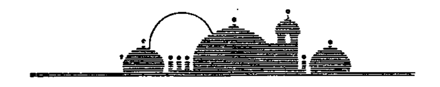
بقلم

الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي
الجامعة الإسلامية
المدينة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

وجوب
التَّثَبُّت في الرِّوايَة

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



الناشر
مكتبة ابن الجوزي

هاتف : ٥٨٢٤٦٧٢ - ص. ب. ١٦٨٧

مقدمـــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمـالنا ، من يهده الله فلا مُضِلَّ له ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقـوا الله حق تقاتـه ولا تموتن إلَّا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يـا أيها الـذين آمنوا اتقـوا الله وقولـوا قولاً

سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يُطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

وقد قال تعالى : **﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ﴾** .

وقال تعالى : **﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأٍ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾** .

وقال رسول الله ﷺ : « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

وقال ﷺ : « من حدَّث عنيَّ حديثاً يرى أنه

كذب فهو أحد الكاذبين » .

ولقد كنـت ألقيت محاضرةً بالجامعة الإسـلامية بالمدينة النبوية بعنوان « أهمية الإسنـاد ومكانتـه في الـدين » ، ولقد يسَّـر الله طبع الشـطر الأول من المحاضرة باسم « الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين ﷺ » .

ورأيت اليوم نشر الشطر الأخير ـ على وجازتـه واختصاره* ـ إتماماً للفائدة ، وتذكيراً لي ولغيري ، ولعـل في ذلك ذبـاً عن الشريعـة ، وسَمَّيت هذا المبحث :

---

* ومن رام البسط والمزيد فليـراجع كتب مصـطلح الحديث : مبحث الحـديث الموضـوع . وانـظر « تحـذيـر الخـواص من أحاديث القصاص » للسيوطي و « مقدمة الكامل لابن عدي » وكتاب « الوضع في الحديث » للدكتور الفاضـل عمر محمـد فلاته . وغيرها من المصادر .

« وجوب التثبت في ا لرواية وخطورةالتساهل في ذلـك » . والله سبحـانـه أرجـوا أن يتقبــل هـذا العمل ، وأن ينفع به وبغيره ، وصـلى الله وسلم وبارك على نبينامحمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه

أبو صهيب عاصم بن عبدالله بن إبراهيم القريوتي

المدينة النبوية

يوم الجمعة ٢/٥/١٤٠٧ هـ

وجوب التثبت في الرواية

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ـ يتلقون أمور دينهم كلها عن رسول الله ﷺ مباشرة أو بواسطة مَنْ شهد ذلك مع رسول الله ﷺ سواء كان من قوله أو فعله أو تقريره .

والذي تدل عليه الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة الثابتة ، أن الصحابة كلهم عدول ، بتعديل الله تبارك وتعالى لهم خلافاً لبعض أهل الأهواء ، الحاقدين على صحابة رسول الله ﷺ .

ولهذا ولغيره، لا يتصور أبداً احتمال الكذب على رسول الله ﷺ من ذلكم الرعيل الذي قدم

الغالي والنفيس في الدعوة إلى الله عز وجل ، ونشر دين الإسلام ، الدين الحق ، والذب عن الشريعة السمحة ، بل هم حَمَلَتُها ونَقَلَتُها إلينا جزاهم الله خير الجزاء .

ولقد كان التحري والتثبت موجوداً في الرواية لدى صحابة رسول الله ﷺ ، ولقد كان الخليفة الراشد أبوبكر الصديق ، خليفة رسول الله ﷺ وأفضل الأمة بعده ، أول من احتاط في قبول الأخبار .

وإن العناية بالإسناد من حفظ الله تبارك وتعالى لدينه ، حيث يقول تعالى : ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ [سورة الحجر : ٩] . ولا شك أن الحديث النبوي ، داخل ضمن قوله تعالى ﴿ **الذِّكر** ﴾ في الآية السابقة . ولهذا لما سئل الإمام عبدالله بن المبارك عن الأحاديث الموضوعة ؟ قال : تعيش لها الجهابذة ﴿ **إنا نحن نزلنا الذِّكر وإنا له لحافظون** ﴾ .

ولقد جاءَت أقوال عديدة عن أئمتنا الأعلام ، في الإِسناد وأهميته لا تكاد تحصى[1] وذكروا أن الإِسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ؟

وأن الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد ، كمثل الذي يرقى السطح بغير سلم .

وأن الإِسناد خاص بأمة محمد ﷺ وليس ذلك لأمة غيرها .

وأن كل شيء ليس فيه سمعت فهو خلٌ أو بقل .

وأنه رأس مال طالب الحديث .

وأن الذي يطلب الحديث بلا إسناد فهو كحاطب ليل ، يحمل حزمة حطب فيها أفعى ، وهو لا يدري .

وغير ذلك كثير .

---

(١) ذكرت طائفة طيبة منها في « الإِسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين ﷺ » نشر مكتبة المعلا بالكويت .

وجوب التثبت في الرواية :

مما تقدم يظهر لنا عِظم هذا الأمر ودقته ، وأن لابد لنا من التثبت في كل ما نقوله ، أو نحتج به ، أو نَعمل على ضوئه . وقد قال الإمام مسلم رحمه الله في « مقدمة صحيحه »[٢] :

« اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين من المتهمين ، أنه لا يروي إلا ما عرف صحة مخارجه والسِّتارة في ناقليه ، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع . والدليل على الذي قلنا من هذا هو اللازم دون من خالفه قول الله جلَّ ذكره ﴿ **ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين** ﴾ [سورة الحجرات : ٦] . وقال جلَّ ثناؤه : ﴿ **مِمَّن**

---

(٢) صحيح مسلم (١/ ٦٠ ـ ٦٢ بشرح النووي) .

تَرْضَون من الشهداء ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] .
وقال عز وجل : ﴿ وأشهدوا ذَوَي عدل منكم ﴾
[سورة الطلاق : ٢] فدلَّ بما ذكرنا من هذه الآي
أن خبر الفاسق ساقط غيرُ مقبول ، وأن شهادة غير
العدل مردودة . والخبر وإن فارق معناه الشهادة في
بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما ، إذ
كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما
أن شهادته مردودة عند جميعهم . ودلَّت السنة على
نفي رواية المنكر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن
على نفي خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن
رسول الله ﷺ « من حدَّث عني حديثا يُرَى أنه
كذب فهو أحد الكاذبين »[٣] انتهى .

---

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/٦٢ نووي) . والمشهور في ضبط « يُرى » بضم الياء وفي (الكاذِبين) بكسر الباء وَجَوَّزَ بعض الأئمة فتح الياء في « يرَى » فتكون بمعنى عَلِم وتجوز أيضاً بمعنى ظنَّ لأنه قد حكي رأى بمعنى ظنَّ . وكما جاء في « الكاذبين » « الكاذِبَين » بفتح الباء وكسر النون على =

وقال الحافظ ابن حبان رحمه الله :

« إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع ، ثم لم يَرُعْ عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها ، حتى نشرها وحدَّث بها ، وهو لا يتيقن بسماعها ، لبالحري أن لا يُحتج به في الأخبار ، لأنه في معنى من يكذب وهو شاك ، أو يقول شيئاً وهو يشك في صدقه ، والشاك في صدق ما يقول ، لا يكون بصادق »[4] .

وقال الإمام النووي :

« يحرُم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً ، أو غَلَب على ظنه وضعه ، فهو

= التثنية كما في مستخَرَج أبي نعيم على صحيح مسلم في رواية ، وفي أخرى على الشك في التثنية والجمع . أفاده النووي (١ / ٦٤ ـ ٦٥) من شرح صحيح مسلم .

(٤) «المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لابن حبان (١ / ٣٦٩) ترجمة صالح بن أبي الأخضر .

داخل في هذا الحديث مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ويدل عليه أيضاً الحديث السابق « من حدَّث عني حديثاً يُرَى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذِبين » . ولهذا قال العلماء : ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذِكره ، أن ينظر فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعله ، أو أمر ، أو نهي ، وشبه ذلك من صيغ الجزم . وإن كان ضعيفاً فلا يقل قال ، أو فَعَل ، أو أَمَرَ ، أو نهى ، وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول رُوِي عنه كذا ، أو جاء عنه كذا ، أو يُروى ، أو يُذكر، أو يُحكَى أو يُقال ، أو بلغنا وما أشبهه ، والله سبحانه أعلم »[5] .

وبناءً على ما تقدم فالذي يروي حديثاً مكذوباً على رسول الله ﷺ وإن لم يتيقن أن الحديث كذبٌ ، فهو أحد الكاذبين إن لم يتبين حال

---

(٥) شرح صحيح مسلم (١/٧١) .

الحديث ، وإن لم يكن الراوي أو القائل هو الكاذب ، لأن الرسول ﷺ قال : « وهو يُرَى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين » ولم يقل رسول الله ﷺ إنه تيقن أنه كذب[٦] ، وقد قال ﷺ :

« وكفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع »[٧] .

وقال الحافظ ابن حبان عندما ذكر الخبر السابق :

« في هذا الخبر الزجر للمرء أن يحدث بكل ما سمع ، حتى يعلم على اليقين صحته ثم يُحَدِّث به دون مالا يصح على حَسَب ما ذكرناه قبل »[٨] .

وقال الحافظ الذهبي عند كلام أبي بكر الصديق : « إياكم والكذب فإن الكذب مجانب للإيمان » :

---

(٦) أنظر تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص ١٤١) .

(٧) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٧٣ نووي) .

(٨) المجروحين (١/ ٦) .

«قلت: صدق الصديق، فإن الكذب رأس النفاق، وآية المنافق، والمؤمن يُطبع على المعاصي والذنوب الشهوانية، لا على الخيانة والكذب، فما الظن بالكذب على الصادق الأمين صلوات الله عليه وسلامه؟ وهو القائل: «إن كذباً عَليَّ ليس ككذب على غيره، من يكذب عليَّ بُنِي له بيت في النار»[9]. وقال: «من يَقُل عليَّ مالم أقل .. » الحديث[10]. فهذا وعيد لمن نقل عن نبيه مالم يقله، مع غلبة الظن أنه ما قاله، فكيف حال من تهجم على رسول الله ﷺ وتعمد عليه الكذب وقَوَّله مالَم يَقُل؟ وقد قال عليه السلام: «من روى عني

---

(9) رواه البخاري (٣/ ١٦٠ فتح الباري). ومسلم في المقدمة (١/ ٧٠-٧١ نووي) عن المغيرة رضي الله عنه بلفظ: «إن كذباً علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

(10) رواه البخاري (١/ ٢٠١ فتح) عن سلمة رضي الله عنه وتمام الحديث: «فليتبوأ مقعده من النار».

حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين »[11] ، فإنا لله وإنا إليه راجعون ماذي إلا بلية عظيمة ، وخطر شديد ممن يروي الأباطيل والأحاديث الساقطة ، المتَّهَمَ نَقَلتها بالكذب . فحقٌ على المحدث أن يتورع في ما يؤديه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقله الأخبار ويُجَرِّحْهم جِهْبِذاً إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ، وكثرة المذاكرة والسَّهر ، والتيقظ ، والفهم ، مع التقوى والدين المتين ، والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري ، والإتقان ، وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها
ولو سَوَّدت وجهك بالمداد

قال الله عز وجل : ﴿ **فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ [سورة النحل : ٤٣] . فإن

---

(١١) مضى تخريجه برقم (٣) .

آنست يـا هـذا من نفسـك فهـماً وصـدقـا ، وديناً وورعاً ، وإلا فـلا تتعنَّ ، وإن غلب عليك الهـوى والعصبية ، لـرأي أو لمـذهب ، فبـالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلِّط مُخبِّط ، مهمل لحدود الله ، فأرحنا منك فبعد قليـل ينكشف البَهْرَج ، وَيَنْكبُّ الزَّغَلُ ، ولا يحيقُ المكر السيءُ إلا بأهله ، فقد نصحتك ، فعلم الحديث صلف ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب . نعم فرأس الصادقين في الأمة الـصـديق ، وإلـيـه المنـتـهى في الـقـول وفي القبول »[١٢] .

أقول : إذا كان قول الذهبي هذا في عصره ، فكيف الحَال فيمن بعده ولا سيما عصرُنا ؟ نعم إن الأمر دين ، وجِدٌّ خطير ، فمن تحرى وتثبت في دين الله فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر إذ يقول

---

(١٢) تذكرة الحفاظ (١/٣ - ٥) .

الرسول ﷺ : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذاحكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »[13] . وأما من تساهل ولم يحقق ، أو لم يسأل أهل العلم أهل الشأن كما قال تعالى : ﴿ **فاسئلوا أهل الذِّكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ [النحل : ٤٣] ، فعليه الإثم والوِزر ، ولو أصاب في صُنعه ووافق الحق ، قال الحافظ العراقي في كتابه المسمى : « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص »[14] .

« . . . ثم إنهم - يعني القصاص - ينقلون حديث رسول الله ﷺ من غير معرفة بالصحيحِ

---

(١٣) متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص : البخاري (١٣ / ٣١٨ فتح) ومسلم (حديث ١٧١٦ طبعة محمد فؤاد عبدالباقي) .

(١٤) طبع الكتاب في مجلة أضواء الشريعة بالرياض ، ونقلتُ النص من « تحذير الخواص (ص ١٦٣) » .

والسقيم . ثم قال : « وإن اتفق أنه نقل حديثاً صحيحاً ، كان آثماً في ذلك ، لأنه ينقل مالا علم له به ، وإن صادف الواقع كان آثماً بإقدامه على مالا يعلم » .

تساؤل وجوابه :

ولعل أحداً يتساءل : لِمَ نجدُ في بعض المصنفات الحديثية ، ككتب أبي نعيم وابن منده والطبراني ونحوهم ، أحاديث وآثاراً ضعيفة أو موضوعة ، مع ما تقدم من خطورة رواية الموضوع ؟ .

والجواب على ذلك : أنهم بدأوا بمرحلة الجمع وذكر كل ما سمعوه ، على حدِّ ما ذكره الحافظ أبو حاتم الرازي : « إذا كتبت فَقَمِّش وإذا حَدَّثت فَفَتِّش »(١٥) ، أي اكتب من ههنا وههنا ممَّا

(١٥) انظر مقدمةابن الصلاح (ص ١٢٦) .

وجدت ، وأما إن حدثت فَنَقِّب وابحث وفَتِّش وحقق .

وقد ذكر ابن الصلاح في معرفة آداب طالب الحديث أن يكتب ويسمع ما يقع إليه من كتابٍ أو جزء على التمام . . »[16] .

أقول : إضافة إلى ذلك ، أن علماء عصرهم كانوا يعرفون الأسانيد ، فبرئت ذمتهم من العهدة بذكر السند لتلك الروايات كما كانوا يرون .

ذكر الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في ترجمة الحافظ أحمد بن سليمان الطبراني ، عندمنا نقل عيبَ اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمع الطبراني الأحاديث بالإفراد مع ما فيها بالنَّكارة الشديدة والموضوعة وغير ذلك ، أن هذا أمرٌ لا يختص به الطبراني ، فلا معنى لإفراده اليوم ، بل

---

(16) ـ المصدر السابق (ص ١٢٦) .

أكثر المحدثين في الأعصار الماضية ، من سنة مائتين وهَلُمَّ جَرًّا ، إذا ساقوا الحديث بإسناده ، اعتقدوا أنهم برءوا من عهدته ، والله أعلم »[١٧] .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« . . ولهم - أي لأهل العلم بالمأثور - من التعديل والتجريح والتضعيف والتصحيح من السعي المشكور والعمل المبرور ، ما كان من أسباب حفظ الدين ، وصيانته عن أحداث المفترين ، وهم في ذلك على درجات : منهم المقتصر على مجرد النقل والرواية ، ومنهم أهل المعرفة بالحديث والدراية ، ومنهم أهل الفقه فيه والمعرفة بمعانيه »[١٨] .

وقال الحافظ السخاوي :

« لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار ،

---

(١٧) لسان الميزان (٣/ ٧٥) .

(١٨) مجموع الفتاوى (١/ ١٠) .

بالإقتصار على إيراد إسناده بذلك ، لعدم الأمن المحذور به ، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية ، في سنة مائتين وهلم جرا ، خصوصاً الطبراني وأبي نعيم وابن منده ، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده ، اعتقدوا أنهم بَرئوا من عهدته »[١٩] .

وذكر المُناوي أن كتابة الحديث بلا إسناد ، خلطاً للصحيح بالضعيف بل والموضوع ، فيقع الزلل ، ويُنسب للرسول مالم يَقُل ، فإذا كتب بإسناده ، فقد بریء الكاتب من عهدته »[٢٠] .

وقال شيخنا محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة تحقيقه لكتاب « اقتضاء العلم العمل » للخطيب البغدادي :

---

(١٩) فتح المغيث (١/ ٢٥٤) .

(٢٠) فيض القدير (١/ ٤٣٣) .

« إن القاعدة عند علماء الحديث ، أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده ، فقد برئت عهدته منه ، ولا مسؤولية عليه في روايته ، ما دام أنه قد قرن معه الوسيلة التي تمكِّن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحاً أو غير صحيح ، ألا وهي الإسناد .

نعم . كان الأولى بهم أن يُتْبِعوا كل حديث ببيان درجته من الصحة والضعف ، ولكن الواقعَ يشهد أن ذلك غير مُمكن بالنسبة لكل واحد منهم ، وفي جميع أحاديثهم على كثرتها ، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، ولكن أذكر منها أهمها ، وهي أن كثيراً من الأحاديث لا تظهر صحتها أو ضعفها إلا بجمع الطرق والأسانيد ، فإن ذلك مما يساعد على معرفة علل الحديث ، وما يصح من الأحاديث لغيره . ولو أن المحدثين كلهم انصرفوا إلى التحقيق ، وتمييز الصحيح من الضعيف ، لم استطاعوا والله أعلم أن يحتفظوا بهذه الثروة

الضخمة من الأحاديث والأسانيد . ولذلك انصبت همة جمهورهم على مجرد الرواية ، إلا فيما شاء الله ، وانصرف سائرهم إلى النقد والتحقيق ، مع الحفظ والدراية ، وقليل ما هم ﴿ **ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات** ﴾ انتهى[٢١] .

أقول : قد عدَّ بعض المحدثين رواية الموضوع مع عدم البيان ذَنْبًا ، فهذا الحافظ الذهبي يقول في ترجمة الحافظ أبي نعيم الأصفهاني في « ميزان الاعتدال » عندما ذكر ما جرى بين الحافظين أبي نعيم وابن منده :

« بل هما عندي مقبولان لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها »[٢٢] .

---

(٢١) طبع الكتاب في بيروت بالمكتب الإسلامي .

(٢٢) ميزان الاعتدال (١/ ١١١) .

وقد قال الحافظ العراقي في ألفيته :[٢٣]

وكيف كان لم يُجيزوا ذكره
لِعالِمٍ مالم يُبَيِّن أمره

وقال ابن أبي حاتم عن مسروح أبي شهاب : سألت أبي عنه وعرضت عليه بعض حديثه فقال : لا أعرفه وقال : يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل رواه عن الثوري[٢٤] .

وقال الذهبي معقباً على ذلك :

« إي والله هذا هو الحق ، إنَّ كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح ، فعليه التوبة أو يهتكه »[٢٥] .

---

(٢٣) شرح الألفية (١/٢٥٢) ولكن فيها بدل (لعالم) : (لمن علم) وما أثبته كما في الألفية مع عمدة الأحكام (ص ٣٢٢) كما في تحذير الخواص (ص ١٣٤) .

(٢٤) الجرح والتعديل (٨/٤٢٤) .

(٢٥) ميزان الاعتدال (٤/٩٧) .

ولعله من المناسب أن أشير في هذا المقام أن ما يروى عن قاصٍّ حينما صلَى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم القاصُّ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبدالرزاق ، عن معمر، عن قتادة ، عن أنس قال : « قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله : خلق الله له من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان ، وأخذ في قِصَّة نحو من عشرين وَرَقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ؟ فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة ، فلما فرغ من قصصه ، وأخذ العطيات ، ثم قصد ينظر بقيتها ، فقال له يحيى بن معين بيده : تعال ، فجاء متوهماً لنوال فقال له يحيى : من حدَّثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فقال : أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط في

حديث رسول الله ﷺ . فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققت هذا إلا الساعة ، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم - فقام كالمستهزىء بهما .

أقول : هذه الحكاية باطلة[٢٦] وأمر الإمامين أسمى من هذا المقام ، ولعنة الله على الواضعين على حديث رسول الله ﷺ .

ونعلم مما تقدم ، أن الجمع بين المصنفات الحديثية كان على نحو ما ذكرنا من التقميش وتدوين

---

(٢٦) ذكرت الحكاية في «توضيح الأفكار» (٢ / ٧٧) و«الباعث الحثيث» (ص ٨٥) وغيرهما من كتب المصطلح وعلتها إبراهيم بن عبدالواحد البكري قال الذهبي في الميزان (١ / ٤٧) : «لا أدري من ذا ، أتى بحكاية منكرة أخاف أن تكون من وضعه» وأنظر لسان الميزان (١ / ٧٩) .

ما وجدوه ، وكذلك الأمر في المصنفات في التواريخ والسِّير ، إذ هي بحاجة إلى تفتيش وبحث وتحقيق ، فليس كل مافي سيرة ابن هشام ، أو تاريخ الطبري ، أو في كتب دلائل النبوة ، أو كتب الخصائص ، أو الفتوحات ، وغيرها أو كتب العقائد ، والتفسير ، والأصول ، والفضائل ، وغيرها بصحيح بل فيها الصحيح ، وفيها ماهو دونه ، وفيها الموضوع والمكذوب ، ومالا أصل له .

وقد قال الحافظ العراقي في ألفيته في السيرة[27] :

وليعلم الطالب أن السِّيرا
تجمع ما صح وما قد أُنْكِرا
والقَصْدُ ذِكر ما أتى أهل السِّيَر
به وإن إسناده لم يُعتبر

---

(٢٧) كما في التعليق على « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (ص ٢٠) .

منهج الطبري في تاريخه :

وقد أبان الإمام الطبري عن منهجه في تاريخه على نحو ما ذكرنا عن عُـذْر بعض المحدثـين في رواية الضعيف والموضوع فقال رحمه الله تعالى :

« وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه إنما هو على ما رَويت من الأخبـار التي أنا ذاكـرها فيـه ، والآثار التي أنا مُسْنِدها إلى رواتها فيه ، دون ما أُدرك بحجـج العقول ، واستنبط بفكـر النفـوس ، إلا اليسير القليل منـه ، إذ كان العلم بمـا كـان من أخبار الماضين ، وماهو كائن من أنباء الحادثـين ، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ، ولم يدرك زمانهم ، إلا بـأخبـار المخبـرين ، ونقـل النـاقلين ، دون استخراج بالعقول ، و استنباط بفكر النفوس . فما يكن في كتابي هذا ، من خبر ذكرناه ، عن بعض الماضين ، مما يستنكره قارؤه ، أو يستشنِعُه سامعه ،

من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ، ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قِبَلِنا ، وإنما أُتِيَ من قِبَل بعض ناقليه إلينا ، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا »[٢٨] .

وقال أيضاً :

« إذ لم نقصد بكتابنا هذا قصد الاحتجاج بذلك »[٢٩] .

أقول : هل بعد كلام الطبري نفسه في مقدمته لتاريخه شك في المراد من جمعه ، وأنه لا يريد الإحتجاج بالإيراد . وإنما لـيُنْظَر في هذه الروايات ويُفَتَّش عنها ؟ .

من كلام المحققين في الروايات التاريخية :

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« . . . إذ المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد

(٢٨ و٢٩) تاريخ الطبري (١/ ٧ ـ ٨) .

نَصَب الله الأدلـة على بيـان ما فيهـا من صحيـح وغيـره ، ومعلوم أن المنقـول في التفسـير ، أكثـره كالمنقول في المغازي ، والملاحم ، ولذا قال الإمام أحمـد : « ثلاثـة أمور ليس لهـا إسنـاد : التفسـير والملاحم والمغازي » ويُروى « ليس لها أصل » أي إسناد ، لأن الغالب عليها المراسيل »[٣٠] .

وقال الخطيب البغـدادي في كلام الإمـام أحمد السابق :

« وهذا محمولٌ على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة ، غير مُعْتَمَدٍ عليها لعدم عدالة نـاقلها ، وزيادة القُصَّاص فيها »[٣١] .

وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي : « من

---

(٣٠) مقدمة في أصول التفسير (ص ٥٨) .

(٣١) « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة النـاس من الحديث » (ص ٢٠٣) .

أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه »[٣٢] .

وذكر السيوطي أن المحققين من أصحاب الإمام أحمد قالوا : « مراده أن الغالب ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صح من ذلك كثر »[٣٣] . ثم إننا نجد المحدثين يتكلمون على الروايات الباطلة والإسرائيلية ، والأخبار التي لا تصح المدونة في كتب السِّيَر والتواريخ ، وأنه لابد في ذلك كله من الأسانيد كما ذكر الإمام اللكنوي « أنه لابد من الإسناد في كل أمر من أمور الدين وعليه الإعتماد ، أعم من أن يكون ذلك الأمر من قبيل الأخبار النبوية ، أو الأحكام الشرعية ، أو المناقب ، أو الفضائل ، أو المغازي والسير والفواضل ، وغير ذلك من الأمور التي لها تعلق

---

(٣٢) الإتقان في علوم القرآن (٤/٢٠٨) .

(٣٣) المصدر السابق (٤/٢٠٨) .

بالدين المتين ، والشرع المبين فشيء من هذه الأمور لا ينبغي عليه الإعتماد ، مالم يُتأكد بالإسناد ، لاسيما بعد القرون المشهود لهم بالخير »[٣٤] .

وذكر ابن قيم الجوزية :

« لا تجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المعلومة الصحة بروايات التاريخ المنقطعة المغلوطة »[٣٥] .

وقال العلامةأحمد محمد شاكر في صدد الكلام على وهب بن منبه :

« وبعض أهل عصرنا يتكلم فيه عن جهل ، ينكرون أنه يروي الغرائب عن الكتب القديمة ، ومافي هذا بأس ، إذا لم يكن دينا ، ثم أَنَّى لنا أن نوقن بصحة ما روي عنه من ذلك أنه هو الذي رواه وحدث به . فكم من مفتريات في كتب

---

(٣٤) الأجوبة الفاضلة (ص ٢١) .

(٣٥) تهذيب سنن أبي داود (١/٣٦٢).

التـاريـخ ؟! . ونقـل المحـدثـين هـو الثبت والحجة »[36] .

وغير ذلك مما يدل على تمحيص أئمتنا لروايات التـاريـخ وعـدم أخـذهـا مسلمـة من غـير بحث وتفتيش .

مدى عناية الأئمة بالإسناد :

وقد بلغ من عناية أئمتنا بالتثبت ، أنهم يذكرون الإسنـاد في كل مـا يتعلق بـالـرواي ، كنسبـه ، وكنيته ، وأقوال الأئمة فيه ، ووفاته ، حتى ما نُقل في مزاحه إن وُجـد . وإني ذاكر لكم إن شـاء الله تعالى شيئاً من ترجمة أشعب الطامع من تاريخ بغداد لنعلم مدى عناية الأئمة بالإسناد ، حتى في النوادر والأخبار المستظرفـة ، ولعل في ذلـك ترويحـاً مني

---

(٣٦) تحقيق أحمد شاكر للمسـند (٤/٣٤٨) .

عنكم بعد أن أثقلت عليكم حتى يكون الأمر كما قال الرسول ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! إنه لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على فُرُشكم وفي طرقكم ولكن يا حنظلة ! ساعة وساعة »[37] .

أقول : قال الخطيب البغدادي :

أخبرنامحمد بن أحمد بن رزق ، قال : أخبرنا أبو الحسن المظفر بن يحيى الشَرابيُّ ، قال : حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد المرثدي ، قال حدثنا أبو إسحاق الطلحي ، قال : حدثني أحمد بن إبراهيم ، قال : دعا إنسان أشعب ، فقال أشعب : لا والله ما أجيئك ، أنا أعرف الناس بك ، وكثرة جموعك ، قال له : عليَّ أن لا أدعُوَ

---

(٣٧) رواه مسلم (٢١٠٦/٤) طبعة محمد فؤاد عبدالباقي .

أحداً سواك ، فأجابه قال فبينا هم كذلك إذ طلع عليهم صبي وهو في غرفة ، فصاح أشعب : أي أبا فلان ! تعال هاهنا ، مَنْ هذا الصبي ؟ شرطت عليك أن لا يدخل علينا أحد قال : جُعلتُ فداك يا أبا العلاء ! هذا ابني وفيه عشر خصال ، ماهن في صبي ، قال : وما هنَّ فَدَيْتُكَ ؟ قال لم يأكل مع ضيف قط ، قال : حسبي . التِّسْعُ لكَ »[38] .

وقال الخطيب البغدادي أيضاً :

« وقال محمد بن أبي يعقوب ، حدثني محمد بن أبي عبدالرحمن المقرىء ، عن أبيه ، قال : قال أشعب الطامع : ما خرجت في جنازة قط ، فرأيت اثنين يَتَسارَّان ، إلا ظننت أن الميت قد أوصى لي بشيء »[39] .

---

(38) تاريخ بغداد (٧/٣٨) .

(39) المصدر السابق (٧/٤٣) .

أمور يجب مراعاتها في البحث في الإسناد

إن أمـر الإسناد والبحث عنـه ، ليس بـالأمـر السهل ، وهو أمر دقيق . وإليكم بعضَ الأمور التي يجب عـلى الباحث أن يُـراعيهـا في علم الـرجـال أوجــزهـا مستفــادة من ذهبي عصـره العــلامـة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل »[٤٠] .

الأول : إذا وجد الباحث في تـرجمة بمثـل ذاك الإسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك التـرجمة هي لذاك الرجل ، فإن الأسماء كثيراً ما تتشابه ، ويقع الغلط والمغالطة فيها .

---

(٤٠) (١/ ٦٢ ـ ٧٢) .

الثاني : ليستوثق من صحة النسخة التي بين يديه ، وليراجع غيرها ، إن تيسر له ، وليتحقق أن مافيها ثابت عن مؤلف الكتاب .

الثالث : إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل ، منسوبة إلى بعض الأئمة ، فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا ؟ .

الرابع : ليستثبت أن تلك الكلمة ، قيلت في صاحب الترجمة ، فإن الأسماء تتشابه ، وقد يقول المحدثة كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر ، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ، ويخطىء بعضُ مَن بعده ، فيحملها على آخر .

الخامس : إذا رأى في ترجمة وثقه فلان ، أو ضعفه فلان ، أو كذبه فلان ، فليبحث عن عبارة فلان ، فقد لا يكون قال « هو ثقة » ، أو « هو ضعيف » ، أو « هو كذاب » .

السادس : أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون

في عبارات الأئمة ، بقصد الاختصار ، أو غيره ، وربما يُخلُّ ذلك بالمعنى ، فينبغي أن يراجع عدة كتب ، فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها .

السابع : ينبغي أن يتأمل أقوال أئمة الجرح والتعديل ومخارجها ، فقد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه ، أو بعض الرواة عنه ، أو بالنسبة إلى ما رواه مِنْ حفظه ، أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه ، وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك .

الثامن : ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المُعدِّل بمن جَرَّحه أو عَدَّله ، فإن أئمة الحديث ، قد لا يقتصرون على الكلام فيما طالت مجالسهم له ، وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة ، وسمع منه مجلساً واحداً ، أو حديثاً واحداً ، وفيمن عاصره ولم يلقه ، ولكنه

بلغه شيء من حديثه .

التاسع : البحث عن رأي كـل إمام من أئمـة الجرح والتعديل ، مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة ، إذا اختلفت الرواية عنه في بعضهم ، مع مقارنة كلامه بكلام غيره من الأئمة .

العاشر : إذا جاء في الراوي جرح وتعديـل ، فينبغي البحث عن ذات !! بين الرواي وجارحه أو معدله ، من نُفرة أو محبة .

الآثار الناتجة عن إهمال الإسناد وعدم التثبت في الرواية

إذا تدبرنا الآثار الناتجة عن عدم التثبت في الرواية ، وإهمال الإسناد ، والتساهل بشأنه ، نجد نتائج ذلك خطيرة ، أوجزها فيما يلي :

أولاً : أن المتساهل يتعرض لعذاب الله وعقابه ، خلافاً للذي يتثبت فَيُسْنِد ، إذ قد بَرئت عهدته بإسناد الرواية ، إذ يقول الرسول ﷺ : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع »(٤١) . ويخشى أن يندرج ضمن زمرة الكاذبين على رسول الله ﷺ .

---

(٤١) مضى تخريجه برقم (٧) .

ثانياً : انتشار عقائد زائغة ومنحرفة كالرفض والإعتزال والتجهم وغير ذلك ، بسبب عدم تحكيم النصوص ، وإنما بتحكيمهم المنطق والعقل ، ولم يعلموا أن الشرع لا يأتي بما تحيله العقول ، ولكن قد يأتي بما تُحارُ به العقول ، فخرجوا بتحكيمهم الباطل ، عن اعتقاد أهل السنة والجماعة ، مذهب سلف الأمة ، المشهود لهم بالخيرية من رسول الله ﷺ القائل : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »[٤٢] .

ثالثاً : انتشار البدع والخرافات والـخُزَعْبِلات ، وترويجها بين عامة الناس ، وقد قال أبو نصر بن سَلاَّم : « ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا

---

(٤٢) متفق عليه من حديث عبدالله بن مسعود : البخاري (٥/٢٥٩ فتح) ، ومسلم (حديث ٢٠٣٣) . وهو حديث متواتر كما في مقدمة « الإصابة في تمييز الصحابة » وغيرها .

أبـغض إليـهم مـن سمــاع الحــديـث وروايتــه وإسناده »[٤٣] .

رابعاً : انتشار الأحاديث الموضوعة والباطلة ، فضلاً عن الضعيفة ، لأنه بالإسناد والعنايـة به ، ينكشف ذلك .

ولعل من أسباب انتشار هذا الأمر ، ما يُذكر عن بعض أهل العلم من جواز رواية الحديث الضعيف في الفضائل ، ناسين أو متناسين الشـروط المعتبرة عند أولئك وهي :

١ ـ أنْ يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفـرد من الكذابـين والمتهمين فيـه ، ومن فحش غلطه .

٢ ـ أن يكون الحديث مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلاً .

---

(٤٣) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٣٠) .

٣ ـ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ مالم يقله[٤٤] .

أقول : ولو سلمنا بصحة هذا الرأي ، بالشروط المذكورة ، إذ ليس الآن وقت مناقشة هذا الرأي وبيان أنه مرجوح ، فإني أتساءل بشأن المكثرين من الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها :

١ ـ هل توفرت شروط العمل بالضعيف كما ذكرها من أجاز ذلك ؟ .

٢ ـ هل مَيَّزتم بين الصحيح وغيره ولم تجدوا من الصحيح بُغْيَتكم ؟ .

٣ ـ هل أنتم على مرتبة من النظر في ذلك ؟ أم لا تميزون بين الصحيح وغيره ، بل بين الآية

---

(٤٤) انظر « صحيح الترغيب والترهيب » (ص ١٨) و « تحذير الخواص » (ص ١٣٥) و « تبيين العجب » لابن حجر العسقلاني و « تدريب الراوي » (١ / ٢١٩) وغيرها .

والحديث ، والحكمة إلا ماشاء الله !؟ » .

وإلى غير ذلك من التساؤلات .

خامساً : عدم صيانة الأنبياء عن الأخبار التي لا تليق بشأنهم ومرتبتهم ، كالمنتشرة في الإسرائيليات وغيرها .

سادساً : التعصب المذهبي ، والجمود في الفكر والتصور ، الذي وصل في بعض المراحل إلى حد يأسى له المرء ، حتى قال قائل :

« كل آية تخالف ماعليه أصحابنا ، فهي مؤولة أو منسوخة ، وحديثٍ كذلك ، فهو مؤول أو منسوخ »(٤٥) .

بل منع بعض الجامدين الزواج من المخالف ، في مسألة الإستثناء في الإيمان ، حتى جاء من لُقِّب بـ « مفتي الثقلين » ، فأباح النكاح كما هو الشأن مع

---

(٤٥) تاريخ التشريع الإسلامي للخضري (ص ٣٢٥) .

أهل الكتاب يُتَزَوَّج منهم ولا يُزَوَّجون »[٤٦] .

إلى غير ذلك مما لسنا الآن في صدده .

سابعاً : الطعن في صحابة النبي ﷺ الذين اختارهم الله لنبيه ، والذين رضي الله عنهم ورضوا عنه والذين لو أنفق أحدٌ بمثل أحد ذهباً ، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه . وفي الحقيقة الطعن فيهم طعن في الدين بل ما أراد الطاعنون في الصحابة إلا الطعن في الدين فطعنوا بِحَمَلَتِه ونقلته ﴿ **والله متم نوره ولو كره الكافرون** ﴾ .

---

(٤٦) انظر كلام محمد رشيد رضا في « فوائد المغني والشرح الكبير » (١/١٨ من المغني) وانظر لمزيد من التفصيل « بدعة التعصب المذهبي » لمحمد عيد لعباسي و « الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي » لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي و « الإتباع » لابن أبي العز الحنفي و « إرشاد النقاد إلى تيسير الإجتهاد » للصنعاني و « ما لا يجوز الخلاف فيه بين المسلمين » لعبدالجليل عيسى وغير ذلك .

ثامناً : بإهمال الإسناد لا ندرك أهمية المصنفات الحديثية وغيرها ولا يحصل التثبت في نسبة الكتب إلى مصنفيها إذ الأسانيد أنساب الكتب كما حكاه الحافظ ابن حجر[٤٧] .

وغير ذلك من الفوائد .

أقول : لو استفدنا من علم الإسناد في حياتنا اليومية بالتثبت فيما يُنقلُ إلينا من وِشَايات وغير ذلك لكان أمر العلاقة بين الناس على غير الصورة التي نحن عليها الآن بإذن الله .

ورحم الله الإمام مالك إمام دار الهجرة القائل : « لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها » .

---

(٤٧) فتح الباري (١/ ٦) .

وبهذا أختم ما أردته من بيان ولا حول ولا قوة إلا بالله والحمدلله الـذي بنعمته تتم الصالحات .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينامحمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه

أبو صهيب القريوتي

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، لأبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، توزيع مكتبة الرشد ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ .
- الإسناد من الدين ومن خصائص سيد المرسلين ﷺ ، لعاصم عبدالله القريوتي ، مكتبة المعلا ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، مكتبة المثنى بغداد ، عن مطبعة السعادة مصر ، عام ١٣٢٨ هـ .
- إقتضاء العلم العمل ، للخطيب البغدادي ، تحقيق محمد ناصرالدين الألباني ، طبع المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

● تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، مصورة عن طبعة السعادة بمصر ، سنة ١٣٤٩ هـ .
● تاريخ الأمم والملوك ، لابن جرير الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف ، مصر .
● تاريخ التشريع الإسلامي ، لمحمد المحضري ، ط ٧ ، ١٩٦٠ م .
● تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ .
● تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، لجلال الدين السيوطي ، مطبعة محمد صبيح وأولاده ، ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ .
● تذكرة الحفاظ ، لأبي عبدالله الذهبي ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، عن الطبعة الهندية .
● تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ، لعبدالرحمن بن علي بن الديبع ، دار الكتاب العربي .
● تهذيب سنن أبي داود ، لابن القيم الجوزي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية ، مصر .
● التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، بالرياض ، ١٤٠٣ هـ .

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، نشر المكتبة السلفية ، بالمدينة .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت ، عن طبعة حيدر أباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٧ هـ .
- شرح صحيح مسلم ، للنووي ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، عن الطبعة الأولى .
- صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل البخاري ، مع شرحه فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، توزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء ، عن الطبعة السلفية بمصر .
- صحيح الترغيب والترهيب ، للمنذري ، انتقاء محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري = (مع شرح صحيح مسلم) طبعة محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٥ هـ .
- فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، انظر صحيح البخاري .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للعراقي ، تأليف شمس الدين السخاوي ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت .
- فيض القدير شرح الجامع (الصغير » لعبدالرؤوف المناوي ،

دار الموقف للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ .
● لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، عن طبعة حيدر أباد الهند .
● المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق محمد إبراهيم زيد ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٩٦ هـ .
● مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، نشر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض .
● مسند أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ، دار صادر ، بيروت .
● المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، لعلي القاري الهروي ، ط ٤ ، توزيع مكتبة الرشد ، الرياض .
● المغني ، لابن قدامة ، ط بالأوفست ، ١٣٩٢ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
● مقدمة في أصول التفسير ، لابن تيمية ، تحقيق الدكتور عدنان الزرزور ، ط دمشق .
● مقدمة ابن الصلاح ، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح ، طبع الهند ، ١٣٥٧ هـ ، المطبعة العلمية ، لشرف الدين الكتبي وأولاده .
● ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، نشر دار المعرفة بيروت .

الفهـرس